

وكالات الأسفار الجزائرية تدفع فاتورة إهمال قطاع السياحة

شبح الإفلاس يطارد العشرات من المكاتب السياحية بسبب ارتباك السلطات في إدارة الأزمة



يحاصر شبح الإفلاس العشرات من وكالات السياحة الجزائرية نتيجة غياب الحلول الحكومية العاجلة والجذرية لانتشال القطاع من الغرق في متاهة الركود بعد أن انحسر نشاطها بشكل أكثر مما هو متوقع، في ظل تداعيات أزمة الوباء وأكبر حظر تاريخي على حركة السفر على مستوى العالم.

الصحي والشلل الذي يهيمن على حركة الطيران والوجهات السياحية المفضلة للجزائريين، فضلا عن استمرار تجريد العمرة والحج.

ورغم اعتماد نشاطات الوكالات السياحية في الجزائر، على إيفاد السياح المحليين للخارج في غالب الأحيان، إلا أن الضربة الجديدة التي أقرها قانون المالية التكميلي على أصحاب الفنادق والإقامات السياحية، شكلت ضربة جديدة للقطاع.

ويؤكد العاملون في هذا المجال أن ذلك الأمر سيعمق من ضعف السياحة الداخلية ومن عائدات الوكالات المذكورة ويزيد من نفور السياح الجزائري من المنتج المحلي.

ولفت المتحدث إلى أن نشاطات الوكالات السياحية تكبد خسائر فادحة منذ بداية إجراءات الحجر الصحي وتجديد الطيران وحركة النقل، حيث اضطرت الكثير منها إلى تسريح بعض الموظفين، ولم يتم الاحتفاظ إلا بالقوى العاملة الضرورية.

كما تحول الوفاء بالرواتب والالتزامات تجاه صناديق الضمان الاجتماعي والضرائب إلى عبء حقيقي أعاق الاستمرار في الحد الأدنى.

ويرى اقتصاديون جزائريون أن السياحة هي أكبر القطاعات التي دفعت وتدفع ثمن الخيارات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1962، كونها اعتمدت على عوائد النفط والغاز وتجاهلت مجالات أخرى.

ودقت النقابة الوطنية لوكالات السفر، أجراس الإنذار للفت انتباه الحكومة إلى الوضع الذي تخبط فيه، ومن ورائها القطاع السياحي برمته، خاصة في ظل غياب إستراتيجية حقيقية للحكومات المتعاقبة وتردد وزارة السياحة في تنفيذ تعهدات كانت أطلقتها لنقابتهم للتكفل بالانشغالات المطروحة عليها.

وذكر بيان صادر عن النقابة أن "بعض الوكالات السياحية اضطرت أصحابها للأسف إلى الغلق بعد تعليق

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - تواجه الوكالات السياحية مصيرا غامضا بسبب التداعيات التي خلفها وباء فيروس كورونا على القطاع السياحي في الجزائر، في ظل غياب إستراتيجية حقيقية للحكومات المتعاقبة للنهوض بالقطاع.

ودخلت السياحة في حالة من الركود، وسقطت خيارات حكومية مرتبكة، تسببت في تهجر القطاع، ودفعت بالآلاف من العاملين إلى البطالة الإجبارية. وتضاعف هامش انتعاش حركة السياح المحليين إلى الخارج، بعد الغلق الشامل لأنشطة الإجازات السنوية والحج والعمرة، لتجد مكاتب الأسفار نفسها أمام حافة الإفلاس في انتظار التفاقة من طرف الحكومة من أجل إنقاذها.

40

وكالة أسفار أعلنت إفلاسها من بين 1200 وكالة تبحث عن حزمة إنقاذ حكومية لتفادي الإفلاس

وفضلت العديد من الوكالات السياحية بالعاصمة الجزائرية البقاء مغلقة، رغم رفع الحظر على نشاطها من السلطات في إطار فتح الاقتصاد تدريجيا.

ويبدو أن حالة الارتباك التي خلفها وباء كورونا على الحياة العامة في البلاد دفعت هؤلاء إلى الترتيب لغاية استجلاء مصير الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام.

ويصر العرابي مدني مالك وكالة الأهمار للأسفار والرحلات بالعاصمة، الإبقاء على غلق المقر، "بالحالة الجمود السائدة في البلاد".

وقال في تصريح لـ "العرب" إن "قرار رفع الحجر عن نشاط الوكالات السياحية لا يعني عودة حركة الشغل إلى سابق عهدها، خاصة في ظل استمرار الحجر

النشاط، ومنهم من سرح عماله، وأن أعضاء النقابة الوطنية لوكالات السياحة والسفر أفرجوا عن مبادرة لإعادة إنعاش القطاع تيمنا للقرار المتخذ من طرف رئاسة الجمهورية".

ولفتت النقابة إلى أن الوضع الراهن لا يسمح للوكالات السياحية بالعودة للنشاط العادي بسبب الخسائر التي تكبدتها منذ بداية الاضطرابات السياسية في البلاد ثم التدابير المتخذة لمواجهة وباء كورونا.

ودعت النقابة للتحرك الذي أطلقتها للالتزام بالتعهدات التي أطلقتها والمتضمنة مرافقة مالية وقروض دون فوائد وإعفاءات جباية وشبه جباية.

وكان رئيس النقابة بشير جريبي قد أعلن عن إفلاس 40 وكالة سياحية من أصل 1200 وكالة تعاني من نفس المشكلة، بسبب النتائج المترتبة عن

الاضطرابات السياسية وتداعيات مواجهة وباء كورونا. وتشير التقديرات إلى أن مبيعات وكالات الأسفار تجاوزت منذ بداية أزمة الوباء بنحو 80 في المئة على صعيد حجوزات الفنادق ورحلات الطيران.

وما زالت بعض الأرقام متضاربة، إذ لا توجد بيانات رسمية حول عدد السياح الجزائريين الذين يقضون إجازاتهم السنوية في الخارج، كما جهل وضع السياحة الداخلية التي تعاني من نفور السياح المحلي بسبب تدني الخدمات، وهو ما جعل مساهمة القطاع في الاقتصاد المحلي أقل من سبعة في المئة.

وأكد جريبي أن خلية الاستماع على مستوى النقابة تتلقى العشرات من الاتصالات يوميا من قبل وكالات سياحية تصارع للبقاء.



بشيرة جريبي
على المجلس الأعلى للسياحة التترك الآن لحل المشكلة

ودعا رئيس النقابة إلى اجتماع طارئ للمجلس الأعلى للسياحة، الذي يجب أن تحضره كل الأطراف الفاعلة في القطاع، والتي من شأنها المشاركة في إثراء النقاش حول سبل إعادة بعث السياحة في الجزائر.

عالقون في مأزق كورونا

وقال في بيان "نحن على مستوى النقابة مستعدون لتقديم التنازلات من أجل صالح الاقتصاد الوطني، الذي نعتبر أن الوكالات السياحية محركا فاعلا فيه، على اعتبار الدور الكبير الذي تلعبه في تحريك السياحة".

وطالب بالإسراع لوضع خطة عاجلة تتضمن "تقديم التسهيلات اللازمة لإنعاش حركة السفر داخل وخارج البلاد بعد الأزمة، على غرار فتح مكاتب صرف نظامية ورفع قيمة المنحة السياحية، وتوفير عدد أكبر من العروض والخدمات الخاصة بالطيران لكسر الأسعار".

ورغم المساحة الجغرافية الكبيرة للجزائر قياسا بالمغرب وتونس وما تملكه البلاد من مقومات سياحية تتمثل في الشواطئ والصحراء وأماكن أثرية أخرى، إلا أن السلطات لا تزال لم تعر أهمية بالقدر الكافي لهذا القطاع الحيوي.

شركات الطيران تواجه أسوأ خسائر في تاريخها

باريس - توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي إيانا أن تؤدي أزمة فيروس كورونا إلى تكبد شركات الطيران خسائر قدرها 84 مليار دولار وتقليص الإيرادات إلى النصف، وهو ما سيكون أسوأ عام في تاريخ القطاع.

وتسببت جائحة كورونا في انهيار الطلب العالمي على السفر نتيجة إجراءات مشددة لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، ما كبد شركات الطيران خسائر كبيرة.

وتنخفض إيرادات شركات الطيران إلى نحو 419 مليار دولار من 838 مليار دولار تم تسجيلها في العام الماضي مع توقف معظم الرحلات الجوية في أنحاء العالم في الوقت الحالي.

وقال المدير العام للاتحاد الكسندر دو جونيكا "كل يوم يمر هذا العام يضيف للصناعة خسائر تصل إلى 230 مليون دولار".

ويتوقع الاتحاد خسائر العام المقبل قدرها 15.8 مليار دولار ليصل إجمالي العامين إلى 100 مليار دولار حيث تجد حركة السفر الجوي صعوبة في التعافي وتخفف شركات الطيران أسعارها للفوز بالزبائن.

ونسبت وكالة رويترز لدو جونيكا قوله "ستظل الخطوط الجوية هشة ماليا في 2021"، وتبنا بيان تكون المنافسة أكثر حدة.

وأضاف "هذا سيترجم إلى حوافز قوية للمسافرين حتى يعودوا لركوب الطائرات مرة أخرى".

ومن المتوقع أن تنخفض أعداد الركاب إلى 2.25 مليار هذا العام

السياحة المصرية تستعد للخروج من نفق الوباء

وفي مايو، أي بعد أكثر من شهرين من الإغلاق، قررت مصر إعادة فتح بعض الفنادق أمام السياحة الداخلية على أن تعمل بنحو 25 في المئة من طاقتها الاستيعابية، وسمح لتلك الفنادق بأن تزيد عدد العمال إلى 50 في المئة من الطاقة الاستيعابية اعتبارا من الأول من يونيو، وفق الوزير.

ويتعين على الفنادق الالتزام بمجموعة من الإجراءات الصحية لتتمكن من استقبال النزلاء، مثل توفير كمادات لهم وسوائل للتعقيم، وتعقيم الأجزاء التي تستخدم بشكل مشترك مرة كل ساعة واستخدام المصاعد بنحو 50 في المئة من طاقتها.

وبين 178 فندقا طلبت السماح لها بالعودة إلى العمل في مايو، حصل 73 فندقا فقط على شهادة استيفاء الشروط الصحية.

وأكد العناني أن بلاده لا تستطيع المخاطرة بفتح كل شيء دفعة واحدة وقال إنه يفضل مساندة الفنادق ماليا على أن يتركها تفتح من دون استيفاء الشروط الصحية.

وبلغت عائدات السياحة العام الماضي، أكثر من 11.5 مليار دولار، وفق الأرقام الرسمية، لكن أزمة الوباء قد تحد من طموحات القاهرة لبلوغ هذا الرقم أو حتى تجاوزه.

وقدرت وزيرة التخطيط هالة السعيد في أبريل الماضي الخسائر المتوقعة للقطاع هذا العام بأكثر من 4.4 مليار دولار.

ولدعم صناعة السياحة التي يعمل بها بشكل مباشر مليون شخص، قرّر البنك المركزي المصري توفير 50 مليار جنيه (2.7 مليار دولار) لمنح قروض للمؤسسات والشركات السياحية بأسعار فائدة مخفضة تصل إلى 5 في المئة تقريبا.

إلا أن القطاع لا يزال يراهن كثيرا عليه لجذب الزوار.

وكانت التوقعات تشير إلى أن مصر ستحقق في العام الحالي إيرادات سياحية قياسية، إذ بدأ قطاع السياحة يتعافى بشكل ملحوظ العام الماضي بعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي والأمني منذ الإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك عقب ثورة يناير 2011.



خالد العناني
نعمل على تهيئة الظروف الصحية المثالية لعودة السياح

وكان يُنتظر أن يزور مصر قرابة 15 مليون سائح هذا العام مقابل 13 مليونا العام الماضي. ولكن الرحلات الدولية توقفت ومعها حركة السياحة في 19 مارس بسبب تفشي الفيروس.



طي صفحة الوباء السوداء

وضعت السياحة المصرية قدما على طريق الخروج من نفق الأزمة المستمرة منذ أسابيع بسبب تداعيات أزمة كورونا من خلال تهيئة الظروف الملائمة للزوار، وسقطت تزايد المؤشرات التي توحي بعودة الروح إلى هذا القطاع الاستراتيجي وبداية رحلة تعزيز خارطة نشاطه باستقطاب أسواق جديدة.

القاهرة - تستعد مصر التي لا تزال تتكافح فايروس كورونا المستجد لاستقبال السياح مجددا في أهراماتها وعلى شواطئ البحر الأحمر وفي الأقصر حيث الآثار الفرعونية الرائعة، عبر التحضير "لظروف صحية مثالية" بعد أن توقفت دوليب القطاع بشكل "مفاجئ".

وقال وزير السياحة خالد العناني في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية الأربعاء "إننا نحضر لكي يجد سياح العالم كله وجهة يقصدونها في ظروف صحية مثالية".

وتسعى القاهرة إلى تعويض خسائر القطاع المنجزة عن الوباء وبالتالي تحسين عائدات ترفد بها خزينة الدولة بعد أن فقدت قرابة 9.4 مليار دولار من احتياطاتها النقدية بسبب الإغلاق.

وكشف الوزير أن السلطات ستعلن شروط إعادة فتح الأماكن السياحية خلال الأيام المقبلة، ولكنه شدد على أنها "ليست في عجلة من أمرها".

وأضاف "إننا ننتظر استقرار منحنى الإصابة" بالفايروس، مشيرا إلى أن الأرقام في مصر "منخفضة للغاية مقارنة بدول المنطقة والعالم".

وسجلت مصر قرابة 33 ألف إصابة بالفايروس من بينها أكثر من 1200 وفاة. وهي أرقام مرتفعة بين دول المنطقة، لكن بالمقارنة مع عدد السكان البالغ مئة مليون، فإن نسبة الوفيات فيها منخفضة.

وستكون أولى المناطق السياحية التي سيعاد فتحها منتجعات البحر